

يهدد سلامة المياه الجوفية. كذلك ترفض التمديد لعقود شركة «سوكلين واخواتها»، وتكرر المطالبة باستكمال التحقيقات القضائية في فساد إدارة النفايات طيلة المرحلة الماضية، واستقالة وزير البيئة محمد المشنوق، وتحرير أموال البلديات، وإلغاء قرار مجلس الوزراء رقم 1 بتاريخ 2015/1/12 وجميع القرارات المتعلقة به.

سليمة مستدامة، تلعب فيها البلديات دورها المحوري، وتفرض الاتجاه نحو الفرز من المصدر والاستفادة من النفايات من أجل تشجيع صناعات إعادة التدوير والتسيخ واستعمال العوادم في عملية إعادة تأهيل مواقع الكسارات والمقالع. ترفض الخطة رفضاً قاطعاً إعادة فتح مطمر الناعمة وفتح مطمر جديد في السلسلة الشرقية.

# الك دائماً خياراً آخر

## اعتماد تقنيات التخمير لمعالجة النفايات المتراكمة

مكعب، فهي تستدعي إيجاد مساحة إجمالية تضم منطقة التخمير ثم منطقة الفرز على البسط الميكانيكية. وهكذا تكون المساحة الإجمالية اللازم تأمينها للتخمير ومجموعة بسط الفرز والمغزلة النهائية بحدود 200 ألف متر مربع. وهي تتطلب، على أساس أن الفرز اليدوي ممكن بمعيار طنين للعامل الواحد 300 عامل وفني على فترة أربعة أشهر. علماً أنه من المفترض أن تكون الحاجة الفعلية أقل بالنظر إلى تناقص الحجم والوزن بفعل التبخر والتخمير.

وهذه المساحات متوافرة خارج بيروت وضواحيها في الأراضي الزراعية ذات التربة الصلصالية بموجب اتفاقيات رضائية أو بالإلزام في حال الضرورة فقط. كما أنها متوافرة في بيروت وضواحيها في أماكن باتت غالبيتها ممتلئة بالنفايات مثل الشريط المحيط بالمطار، المساحة شرق مصب نهر بيروت عند مصنع الكورال، ردمية بيروت العائنة بقسم كبير منها بلدية بيروت (نورماندي) الشاغرة والبعيدة عن السكان، وتبلغ مساحة هذه الأماكن

أضعاف المساحات المطلوبة لإجراء معالجة النفايات. نورد في هذا المجال أن قيام الحكومة بالتهويل على المواطنين بأن الأوضاع الصحية والبيئية باتت بأقصى درجات الخطورة، وإن كان قصدها من ذلك تحميل الحراك الشعبي المسؤولية التي تقاسمت عن القيام بها، فإننا نحسنا لواجباتنا الوطنية ولكون الخطر واقعياً، نحيل هؤلاء إلى مسؤولياتهم من خلال تذكيرهم بأن القوانين النافذة تخول الحكومة فرض التدابير القانونية الآيلة إلى استمرارية المرفق العام وتوفير الخدمات العامة الأساسية.

وأما إذا تبادر إلى ذهن البعض أن هذه الصلاحيات يمكن أن تستخدم لمعاودة الردم في الناعمة وعبر شركة سوكلين، فنقول لهم إن التعامل مع شركة باتت عنواناً للفساد بحسب أقوالهم مرفوض ولو ليوم واحد، وإن الطمر في الناعمة المخالف لخططهم المزعومة مرفوض ولو ليوم واحد أيضاً.

وبالطبع، تتحول هذه المهام كلها إلى البلديات تباعاً تحت إشراف الفريق الفني المركزي، وتحت رقابة وزارة الداخلية والبلديات وضمن معايير تضعها وزارة البيئة.

### التحرك السياسي

لم ينتفض اللبنانيون لأن النفايات لم يكن يجري لمها، بل لأن استثناء الفساد وفشل أطراف السلطة السياسية أديا من جهة إلى طمر الناس بالنفايات وإلى جعل الناس يجاهرون بعدم شرعية سلطة الأمر الواقع.

التحرك السياسي، والمسألة البيئية كانت منطلقه. لن نتراجع عن المنطلق ولا عن الغاية.

في جميع الأحوال، نكرر أن الضغط قد نفع وأن المزيد من الضغط ينفع وهو مطلوب.

ليس فقط لوقف فضيحة النفايات، بل لاستعادة شرعية الدولة، دولة مدنية، ديمقراطية، عادلة.



جبل النفايات في البوشية (مروان طحطح)

وغيرها، ومن غير المقبول القول إنها انتهت إلى غير رجعة. تتوقف المفاضلة بين الطريقتين المذكورتين على حالة النفايات وأماكن وجودها. وفي هذا المجال، تبرز حالات ثلاث:

1- النفايات المجمعّة بكميات كبيرة في مناطق مسطحة، تطبق عليها طريقة التخمير الهوائي إما في أماكنها أو في أماكن قريبة اختصاراً لكلفة النقل ومخاطره وتوفيراً للوقت.  
2- النفايات المجمعّة بشكل طولي، بمحاذاة بعض الجدران والطرق ولا سيما مطار بيروت ونهر بيروت، تعالج في مواقعها عبر تغليفها وتخميرها لا هوائياً.  
3- النفايات المبعثرة بكميات قليلة في أماكن متفرقة، يتم نقلها وفق مستوى تخمرها لتضم إلى إحدى الفئتين السابقتين.

### في الإجراءات التنفيذية

عليه، تقتصر الحاجة إلى إيجاد مواقع ملائمة للقيام بعمليات التخمير الهوائية واللاهوائية ومن ثم الفرز، وبناء على تقدير كميتها بما يقارب 60 ألف طن (نظراً إلى ما تم حرقه وللتبخر الذي حصل)، أي حوالي 120 ألف متر

### في ما يخص المخزون المتراكم من النفايات

إن المخزون المتراكم، سواء قبل قرار مجلس الوزراء أو بعده، ما كان ليتراكم لولا تعمد السلطة السياسية ابتزاز المواطنين وإيجاد حالة ضاغطة لتبرير استمرار عقد سوكلين وقول الوزير شهاب إن معمل الكرنيتينا والعروسية شغالان يثبت التهمة. المخزون المتراكم من النفايات بات بأوضاع من التخمير يصعب معه الفرز اليدوي المباشر، إضافة إلى كون قسم من هذه النفايات قد ضغط في شاحنات الجمع. لكن هذا الوضع لا يحتم الطمر الأعمى، إذ أن عملية التخمير التي بدأت هي قابلة للاستمرار وصولاً إلى وضعية تسمح بالفرز عند انتهائها وذلك وفق إحدى طريقتين:

### 1. التخمير الهوائي:

وتتبع بشأنه الآلية التالية:  
§ تجمع النفايات ويتم فلشها على أرض صلصالية منبسطة بعد تمزيق الأكياس، على ارتفاع متر تقريباً ويتم قلبها دورياً لتعرضها لأشعة الشمس وتهويتها وخفض كمية السوائل الناتجة عنها.  
§ تصون المواقع لمنع تناثر النفايات نتيجة الرياح.  
§ ترش النفايات بانزيمات معينة للقضاء على الروائح والحشرات والفوارض.

§ تترك النفايات لفترة شهرين أو ثلاثة (بحسب كمية هطول الأمطار) لتخفيف وزنها ولاكتتمال مرحلة التخمير الهوائي وتراجع كثافة البكتيريا فيها حتى انعدامها، مع الاستمرار بتقليبها، ومع تأكيد تعامل الأليات فقط مع النفايات، ومع تفادي تعرض العمال لأي تماس مباشر معها، فتتحول مكوناتها العضوية إلى مادة عضوية خامدة.

§ تركيب البسط الآلية في هذه الأثناء وتوضع الحاويات اللازمة لرفع المواد القابلة للتدوير.

§ بعد انتهاء عملية التخمير، يتم فرز النفايات يدوياً وآلياً على البسط بعد تجهيز العمال بالحمايات اللازمة.

§ تتم غزلة السباخ واستخراج العوادم والتخلص منها ثم يجري طحن السباخ لتفتيت قطع الزجاج الصغيرة، وتنقل المواد العضوية الخامدة إلى

تفوق لفترة بضعة أشهر طاقة المصانع الشغالة، يتم نقلها إلى أقرب مكان حيث يجري تخمير المخزون السابق من النفايات.

§ 10% مواد متفرقة تعتبر من العوادم (أحذية، أقمشة، جلديات...)، وهي نفايات من الممكن أن تستخدم لإعادة تأهيل الأماكن المشوهة كالكسارات. وفي هذه الحالة، وبدل أن تسبب معالجة هذه النفايات كلفة على الدولة، فمن الممكن نقل كلفة طمرها على أصحاب الكسارات الملزمين بترميم الأماكن المشوهة.

إن معامل الفرز القائمة حالياً تضم إلى جانب معمل الكرنيتينا والعروسية (وطاقتهم 3000 طن يومياً) عدداً من المعامل الأصغر حجماً في مختلف المناطق (وطاقتها تقارب 1500 طن يومياً)، والعديد من هذه المعامل معطلة

لنزاعات تتعلق بنهج المحاصصة، وهي قادرة على فرز كل النفايات المنتجة في لبنان، لا سيما إذا شغلت بكامل طاقتها. هذه المعامل من شأنها ضمان معالجة النفايات بما يسمح بفرزها تمهيداً لإعادة تدويرها وتسيبها بنسب كبيرة. والخلاصة أن المسألة جد بسيطة وبإمكان لبنان معالجتها بسهولة وما كان تحولها إلى أزمة وطنية إلا نتيجة ابتزاز أطراف السلطة لبعضهم البعض وللمواطنين لتعظيم حصة كل منهم من سلب المال العام.

جننا نفضل رؤيتنا لكيفية معالجة أزمة النفايات على النحو الآتي:

### في ما يخص الإنتاج اليومي من النفايات

1- العمل على تكريس مبدأ الفرز من المصدر واتخاذ التدابير القانونية اللازمة بهذا الخصوص مع فرض روزنامة للم نفايات وفق نوعها. فمن شأن الفرز عند المصدر تسهيل عمل معامل الفرز ورفع نسبة نجاحها في معالجة النفايات بشكل مناسب. ويتعين علينا أن نستفيد كدولة من المناخ المواطن الذي أرساه الحراك لتحميل المواطنين مسؤولية في المساهمة في حل مشكلة النفايات، وتحولها من عبء يقتضي طمره، إلى مورد يمكن الانتفاع منه وفق ما نبيئناه أدناه.

2- على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها في توجيه البلديات والاتحادات وفي وضع إطار توجيهي مرع للبيئة تضعه وزارة البيئة وتعمل وزارة الداخلية والبلديات على مراقبة حسن تنفيذه.

3- اتخاذ قرار بمنع استخدام شاحنات كابسة للنفايات ومنع التعاقد مع أي مشغل يستخدم هذه الشاحنات لنقل النفايات غير المفروزة.

## النواتج

- استقالة وزير البيئة محمد المشنوق لتقاعسه عن أداء مهامه
- تحرير أموال البلديات في الصندوق البلدي المستقل
- إلغاء القرار الوزاري السابق رقم 1 تاريخ 2015/1/12 مع جميع القرارات المتعلقة به
- استكمال تحقيق المدعي العام المالي حتى صدور النتائج في الفساد في ملف النفايات